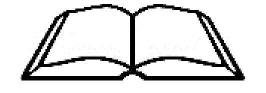
قاعدة :

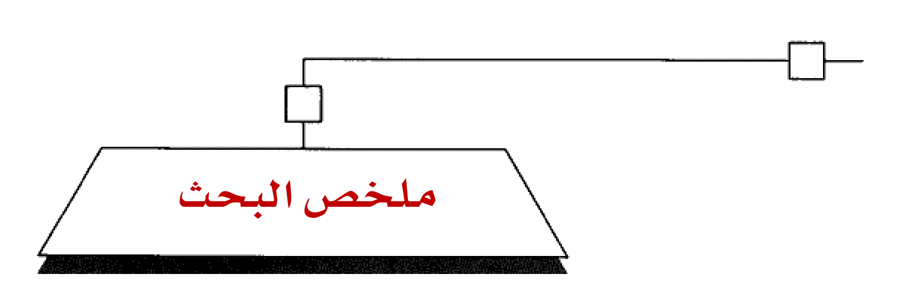
# الرُّسُل جاءت بمحارات العقول لا بمحالاتها

- دراسة عقديَّة -

د / سامية بنت ياسين البدري

أكاديمية سعوديَّة، أستاذ مشارك بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة في كليَّة الشريعة والدِّراسات الإسلاميَّة بجامعة القصيم





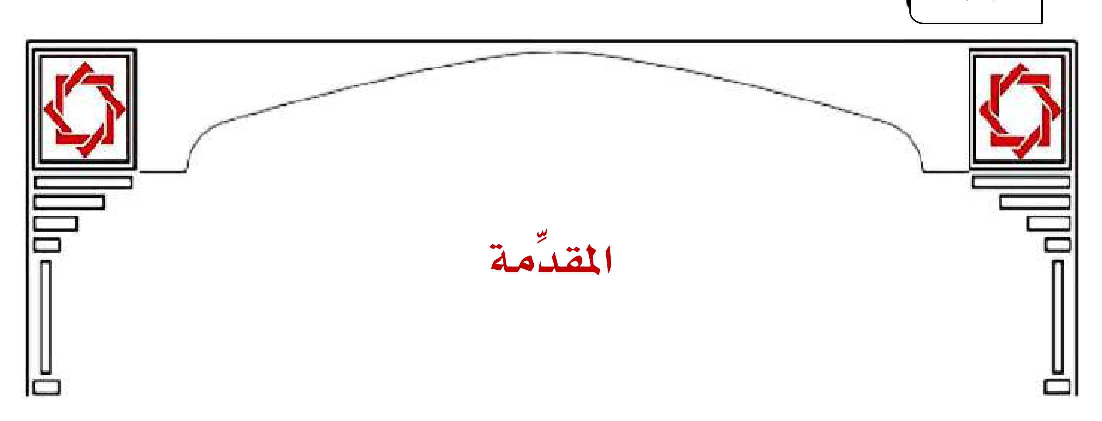

الحمد لله وحده، والصلاة والسَّلام على مَن لا نبي بعده :

إنَّ البناء العقدي المحكم للمسائل لا يقوم إلَّا على دلائل محكمة، ومن القواعد العقدية التي وقفت عليها : (الرُّسُل جاءت بمحارات العقول لا بمحالاتها)، ولقد قمت بدراستها في هذا البحث من جهة التعريف بها، وبيان الفرق بين المحارات والمحالات، وتطبيقاتها، وآثارها، وتوصلت إلى العديد من النتائج، منها : أنَّ هذه القاعدة تبين حدود العقل وإمكانه في عملية الاستدلال، وأنَّ هذه القاعدة تتباين في التطبيق والأثر حسب المنهج المستعمل لدى السلف والمخالفين؛ لذا أوصي بضرورة العناية بدراستها وبحثها، والتدريب عليها في مناهج التفكير وبناء الاستدلال العقدي.

❊ **الكلمات المفتاحية** : (الدلائل، العقل، العقيدة، القواعد العقدية، المحال العقلي).

*د / سامية بنت ياسين البدري*

*s.albadri@qu.edu.sa*



## المقدِّمة

الحمد لله، والصلاة والسَّلام على رسول الله : إنَّ البحث العقدي يقوم على ركيزتين : إمَّا البحث في الدلائل، وإمَّا البحث في المسائل، والبحث في الدلائل مهم في بابه من جهة ضبطه وإحكامه لبناء المسائل العقدية بشكل محكم، ومن الأدلة العقدية «الدلالة العقلية»، وقد شدَّ انتباهي حيال استقراء المدونات العقدية قاعدة : (الرُّسُل جاءت بمحارات العقول لا بمحالاتها)، ووجدتُ أنَّها لم تحظَ بالبحث والدراسة؛ على أهميتها وعلاقتها بالدلالة العقلية من جهة المحال العقلي، ومن جهة عدم المعارضة بين العقل والنقل، كما أنَّها لم تضبط من جهة المفهوم، ومن جهة التطبيق عند المخالفين، ومن جهة دعوى استقلال العقل بالاستدلال، وجعله هو العمدة للاحتكام إليه؛ وهذا ما أفرز إشكالات وخللًا في منهج الاستدلال العقدي كما هو ملحوظ في السابق والواقع؛ لذا أحببت أن أكتب في هذه القاعدة وأحررها بدراسة عقدية تأصيلية نقدية.

### ۞ أهميَّة الموضوع :

١- بيان مفهومي محارات العقول ومحالاتها.

٢- توضيح وجه الفارق بين محارات العقول ومحالاتها.

٣- بيان عدم إمكان التعارض بين العقل والنقل من خلال هذه القاعدة.

٤- التطبيق العقدي للقاعدة.

## ❁ مشكلة البحث :

أحاول في هذا البحث الإجابة عن الأسئلة التالية :

١- ما الفارق بين محارات العقول، ومحالات العقول؟

٢- ما التطبيقات العقدية للقاعدة عند السَّلف والمخالفين؟

٣- هل في المسائل العقدية ما يُحيِّر العقول؟

٤- ما الآثار المترتبة على تطبيق هذه القاعدة؟

## ❁ منهج البحث :

لقد اعتمدت في بحثي لمسائل هذا البحث على مناهج عدة، منها :

١- المنهج الاستقرائي؛ لاستقراء القاعدة عند السَّلف والمخالفين.

٢- المنهج التحليلي؛ لتحليل القاعدة وتطبيقاتها.

٣- المنهج النقدي؛ لنقد تطبيق القاعدة عند المخالفين.

## ❁ خطة البحث :

لقد قسَّمت البحث إلى :

**المقدمة :**

وبينت فيها أهمية الموضوع، ومشكلة البحث، ومنهجه.

**المبحث الأوَّل : التعريف بمحارات العقول وبمحالاتها.**

**المبحث الثاني : التطبيق العقدي لمحارات العقول ومحالاتها.**

**المبحث الثالث : آثار استخدام محارات العقول ومحالاتها.**

**الخاتمة :**

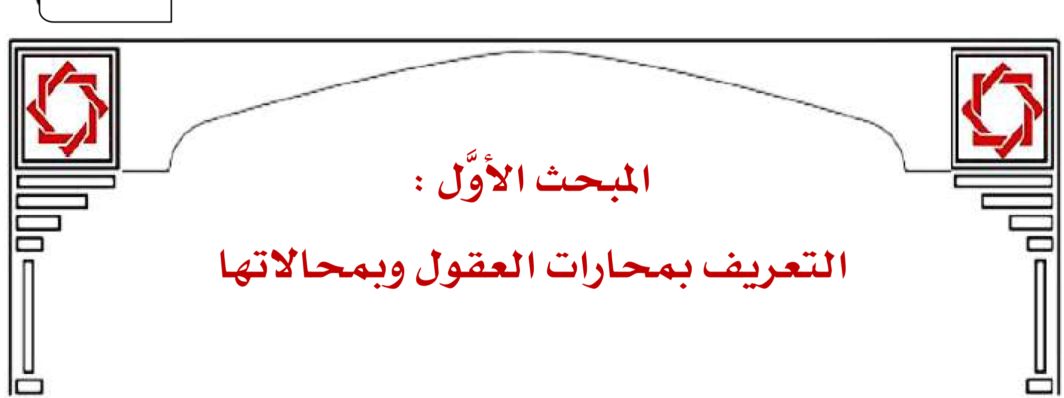
وذكرت فيها أبرز النتائج، وأهم التوصيات.

**فهرس المصادر والمراجع.**

**فهرس الموضوعات.**

والله أسأل التوفيق والسداد، وإن أريد إلَّا الإصلاح ما استطعتُ، وما توفيقي إلَّا بالله عليه توكلتُ وإليه أنيب.





## المبحث الأوَّل :

## التعريف بمحارات العقول وبمحالاتها

إنَّ إلقاء الضوء على معنى محارات العقول ومحالاتها مهمٌّ في بابه لتجلية المعنى، وهذا بدوره يُسهم في الاستخدام والتطبيق، وفي هذا المبحث سأعرِّف بمحارات العقول ومحالاتها، والمصطلحات المرادفة لهما، مع بيان أبرز الفروق بينهما.

### أوَّلًا : تعريف محارات العقول ومحالاتها.

معنى محارات العقول أي : ما يتحيَّر العقل في إدراك تفصيله، ومعنى محالات العقول أي : ما يستحيل في العقل أو يمنعه، وهو ما يقبل العقل عدمه ولا يقبل وجوده بحال(١).

ويرادف مصطلح محارات العقول مجوزات العقول أو مجازاتها(٢)؛ أي : ما يجيزه العقل.

---

(١) ينظر : أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، للشنقيطي (٥/٥٢٣).

(٢) ينظر : الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي (١/ ٣٥٤)، ومجموع الفتاوى (٢/ ٣١٢)، (١٧/ ٤٤٤).

ويرادف مصطلح محالات العقول الممتنع عقلًا، والمستحيل عقلًا؛ أي : ما لا يمكن وقوعه.

والمستحيل عقلًا إمَّا أن يكون مستحيلًا لذاته، وهذا لا يمكن أن يقع بحال من الأحوال.

وإمَّا أن يكون مستحيلًا لغيره، أو العادي، وهذا يمكن وقوعه[١].

ولأهمية القاعدة ومكانتها؛ استعملت في الصناعة الحديثية، وهذا للتأكيد على العلاقة بين الأدلة السَّمعية والأدلة العقلية، فـ «إذا روى الثقة المأمون خبرًا متصل الإسناد رُدَّ بأمور :

أحدها : أن يخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه؛ لأنَّ الشرع إنما يرد بمجوزات العقول، وأمَّا بخلاف العقول فلا»[٢]، «ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل، وحكم القرآن الثابت المحكم، والسُّنَّة المعلومة، والفعل الجاري مجرى السُّنَّة، وكل دليل مقطوع به»[٣].

فلدينا هنا صورتان :

الأولى : ما يحتار العقل في إدراك تفاصيله وكيفيته.

والثانية : ما يستحيل على العقل وقوعه.

لذا كان من الضرورة التفريق بينهما من جهة عملية الاستدلال العقلي

---

(١) علم أصول الفقه، لعبد الوهاب خلاف (ص١٣٠).

(٢) الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي (ص٣٩٢).

(٣) الكفاية، للخطيب البغدادي (ص٤٣).

لكل منهما، ويتبين هذا من وجهين :

**الوجه الأوَّل : سمات الدليل العقلي.**

فالدليل العقلي الصحيح دليل شرعي معتبر، فهو قسيم للدليل السمعي، والدليل الشرعي يشمل الدليل العقلي والدليل السمعي، فالأدلة العقلية الصحيحة أدلة عقلية شرعية؛ «شرعية بمعنى أنَّ الشرع هدى إليها، عقلية بمعنى أنه يُعرف صحتها بالعقل، فقد جمعت وصفَي الكمال»(١)؛ لذا تتسم عملية الاستدلال الشرعي بأدلته العقلية والسمعية بأنها متسقة ومتفقة ومطردة.

**الوجه الثاني : حدود الاستدلال العقلي.**

فـ «الله جعل للعقول في إدراكها حدًّا تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلًا إلى الإدراك في كل مطلوب»(٢)، فـ «الشرع إنما يرد بمجوزات العقول، وأمَّا بخلاف العقول فلا»(٣)، ومن حدود الدليل العقلي :

١- الدليل العقلي لا يستقل بالاستدلال وحده؛ فـ «الرسل لا يخبرون بمحال العقول، وإن أخبروا بمحارات العقول، فلا يخبرون بما يحيله العقل، وإن أخبروا بما يحار فيه العقل ولا يستقل بمعرفته»(٤).

٢- الدليل العقلي تبع للدليل السمعي، وهذه مسألة فاصلة بين

---

(١) درء التعارض (٩/ ٣٩).

(٢) الاعتصام، للشاطبي (١/٨٣١).

(٣) الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي (١/ ٣٥٤).

(٤) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم (٣/٨٣٠).

منهجين في الاستدلال، فالمخالفون «أسسوا دينهم على المعقول، وجعلوا الاتباع للمعقول، وأهل السُّنَّة قالوا : الأصل في الدِّين الاتباع والمعقول تبع»[(١)].

٣- الإدراك الكلي دون الإدراك التفصيلي، «فما أخبرت به الرُّسُل من تفاصيل اليوم الآخر، وما أمرت به من تفاصيل الشرائع، لا يعلمه الناس بعقولهم، كما أنَّ ما أخبرت به الرُّسُل من تفصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم، وإن كانوا يعلمون بعقولهم جُمل ذلك»[(٢)]، فالعقل يدرك إدراكًا كليًّا الحسن والقبيح، والنافع والضار، لكنه لا يدرك تفاصيل الجزئيات، فهو يدرك حُسن العدل مجملًا؛ لكن كون هذا الفعل المعين ظلمًا أو عدلًا فهذا مما يعجز العقل عن إدراكه؛ إذ لا يدركه إلَّا من خلال الشرع، كما أنَّ هناك بعض الأفعال تشتمل على مصلحة الترجيح بينهما ومفسدته مما يحتار العقل فيه، فلا يكون إلَّا عن طريق الشريعة، وقد يكون الفعل مصلحة لفرد، مفسدة لآخر، والعقل لا يدرك تفاصيل ذلك، وقد يكون ظاهر الفعل مفسدة؛ لكن يتضمن مصلحة لا يعلمها العقل، فتأتي الشريعة ببيان ذلك، فـ «الأنبياء جاؤوا بما تعجز العقول عن معرفته، ولم يجيئوا بما تعلم العقول بطلانه، فهم

---

(١) الانتصار لأصحاب الحديث (٨١/١)، مسألة تقديم العقل على النقل، وجعل العقل هو الأصل، والنقل تبع لا تزال مستمرة في الواقع المعاصر، ينظر : التراث والتجديد، لحسن حنفي (ص١١٩- ١٢٠).

(٢) الرسالة التدمرية، (١٣٠/١).

يخبرون بمحارات العقول لا بمحالات العقول»[١].

فالعقول البشرية عاجزة عن معرفة تفصيل ما جاءت به الرُّسُل[٢]؛ لأنَّ لها قدرتها وحدها، فـ «العقل الصريح دائمًا موافق للرسول ﷺ لا يخالفه قط، فإنَّ الميزان مع الكتاب، والله أنزل الكتاب بالحق والميزان؛ لكن قد تقصر عقول الناس عن معرفة تفصيل ما جاء به فيأتيهم الرسول بما عجزوا عن معرفته وحاروا فيه، لا بما يعلمون بعقولهم بطلانه فالرسل - صلوات الله وسلامه عليهم - تخبر بمحارات العقول لا تخبر بمحالات العقول، فهذا سبيل الهدىٰ والسُّنَّة والعلم»[٣]، فـ «الذي يعتمد عليه أرباب الدِّين والسُّنَّة ويعولون عليه أصلان :

أحدهما : أنَّ يعلم ويعتقد أنَّ في الدِّين أمورًا يلزمنا الإيمان بجملتها، ولا يصح وصولنا إلىٰ تفصيل حقائقها، وسبيلنا أن ننتهي إلىٰ ما حد لنا فيه، وأن نرد الأمر إلىٰ ما ورد من التوقيف من أحكامها. قال بعض العلماء : إذا انتهىٰ الكلام إلىٰ الله، وإلىٰ ما تفرد به من العلم، فليس إلَّا الانتهاء والتوقيف.

والأصل الآخر : أن يعلم أنه ليس ما لا يدركه العقل فلا يجوز اعتقاده في الدِّين.

وقد غلط الناس في هذا غلطًا عظيمًا، فجلعوا ما يعجز العقل عن

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢/ ٣١٢).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٧/ ٤٤٤).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (١٧/ ٤٤٤).

الإحاطة به مستحيلًا في باب الدِّين، وقالوا : لا يجوز أن يعتقد إلَّا ما يدركه العقل.

وإنما قول أهل السُّنَّة : أنَّ ما لا يدركه العقل فمِن حقه التوقيف وتفويض علمه إلى الله ﷻ، وترك الخوض فيه، ولا نقول إنه يُعرض على ميزان العقول فإن استقام قُبل، وإلَّا طُرح، فهذا مذهب من يبني دينه على المعقول»(١).

## ثانيًا : الفرق بين محارات العقول ومحالاتها.

يجب التفريق بين محارات العقول ومحالاتها من أوجه عدة، منها :

١- من جهة الاستحالة والإمكان؛ فمحارات العقول ممكنة عقلًا ويمكن حصولها، لكن العقل يحتار فيها، فهي لا تتناقض معه؛ لذا لا يصح نفيها أبدًا، كالإسراء والمعراج، ونعيم الجنَّة، وعذاب النار، وغيرها من المحارات الممكنة عقلًا التي يحتار العقل فيها، ويجوز وقوعها.

أمَّا محالات العقول فهي مما يستحيل عقلًا، ولا يمكن حصوله أبدًا، كالقول بأنَّ الجزء أكبر من الكل مثلًا، أو وقوع الكذب من الأنبياء، فهذا مستحيل عقلًا، ولا يمكن حصوله أبدًا.

٢- من جهة القبول والرد؛ فمحارات العقول هي القضايا التي يحار العقل في تصورها، لكنه لا يملك ما يوجب ردها أو رفضها، فيقف حائرًا مترددًا، وهذا التوقف والتردد لا يبيح رد النقل كما هو ظاهر؛ إذ النقل مثبت والعقل متوقف، والواجب تقديم المثبت على المتوقف.

---

(١) درء التعارض (٢/ ٦٧).

أمَّا محالات العقول فهي ما يجزم العقل بنفيه واستحالته؛ لأنه يخالف الضرورة العقلية، كالقول باجتماع النقيضين، كأن يقال : يوجد شخص حي وميت في الوقت نفسه، فهذا يحيله العقل مباشرة(١).

٣- من جهة إخبار الشريعة؛ فإذا أخبرت الشريعة بأمر يستحيل أن يجيء على خلاف المستحيلات العقلية؛ لكن يمكن أن تخبر بما يخالف المستحيلات العادية، فالمستحيل العادي هو ما يقع مخالفًا لما جعله الله ﷻ في الطبيعة من سنن وقوانين، كشأن إخبار الوحي بآيات الأنبياء عليهم السلام مثلًا، وبعض ما يخالف أحوال الدنيا من أحوال أخروية، فهذه من محارات العقول.

أمَّا المستحيل العقلي فهو الأمور الممتنعة لذاتها كاجتماع النقيضين، كأن توجد سيارة واقفة ومتحركة في اللحظة نفسها.

٤- من جهة ما أتت به الأنبياء؛ «فالأنبياء لم تأتِ بما يخالف صريح العقل البتة، وإنما جاءت بما لا يدركه العقل، فما جاءت به الرسل مع العقل ثلاثة أقسام لا رابع لها البتة؛ قسم شهد به العقل والفطرة، وقسم يشهد بجملته ولا يهتدىٰ لتفصيله، وقسم ليس في العقل قوة إدراكه، وأمَّا القسم الرابع وهو ما يحيله العقل الصريح ويشهد ببطلانه، فالرسل عليهم السلام بريئون منه وإن ظن كثير من الجهَّال المدَّعين للعلم والمعرفة أنَّ بعض ما جاءت به الرسل يكون من هذا القسم فهذا إمَّا لجهله بما جاءت به، وإمَّا لجهله بحكم العقل أو

(١) ينظر : الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤/٣٩٢).

لهما»[١].

٥- من جهة التغيير والتبديل، فالمستحيلات العقلية لا تتغير ولا تتبدل، «فلو قال قائل : إنه يعلم بالكشف والذوق والمشاهدة، أو بالأخبار عن الأنبياء عليهم السلام، أو غير ذلك أنَّ الواحد ليس نصف الاثنين، وأنَّ الواجب لذاته يكون ممتنعًا لذاته، وأنَّ المخلوق يماثل الخالق في الحقيقة، وأنَّ الوجود كله ممكن الوجود ليس في الوجود وجود واجب ولا وجود قديم، ونحو ذلك من القضايا التي يعلم العقل وجوبها وامتناعها وإمكانها، فمَن ادَّعى أنه يعلم بالكشف والبصر أو بالسماع والخبر عن الأنبياء عليهم السلام ما ينافي هذا كانت هذه الدَّعوى باطلة»[٢].

٦- المحالات العقلية لا تقبل التخلف، أمَّا المحارات العقلية فيمكن أن تتخلف، فإثبات صفات الكمال الإلهي لله جل جلاله، مثل علم الله لا يمكن نفيه عن الله سبحانه وتعالى أبدًا، وصفات النقص عن الله سبحانه وتعالى كالسِّنة والنوم لا يمكن إثباتها لله سبحانه وتعالى أبدًا، فالمحال عقلًا لا يتخلف أبدًا[٣]، فلا يمكن أن تجتمع صفات الكمال مع صفات النقص في حق الله، فهذا مما يحيله العقل، وهذا ما لم تخبر به الرسل، أمَّا المحارات العقلية فيمكن أن تتخلف، كآيات الأنبياء عليهم السلام.

(١) تحفة المولود، لابن القيم (ص٢٥٦)، وينظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢/ ٣٦٢).

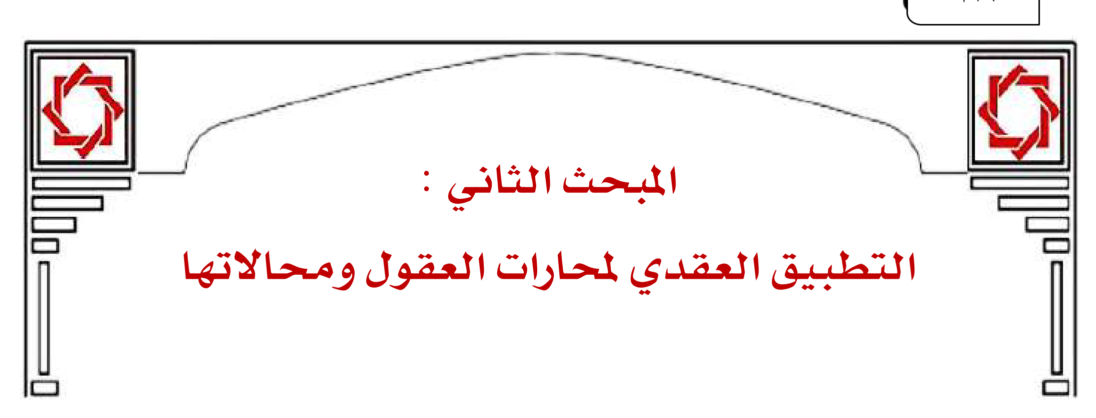
(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لابن تيمية (٢/ ٣٦٢).

(٣) ينظر : الفرق بين حكم العقل وحكم العادة، لأحمد المصري (ص٣١٧).

لذا يجب التفريق بين ما يقصر العقل عن إدراكه وما يعلم العقل استحالته، وبين ما لا يعلم العقل ثبوته وما يعلم العقل انتفاءه، وبين محارات العقول ومحالات العقول، فإنَّ الرسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قد يخبرون بمحارات العقول؛ وهو ما تعجز العقول عن معرفته، ولا يخبرون بمحالات العقول؛ وهو ما يعلم العقل استحالته(١).



(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢/ ٣٦٢).



## المبحث الثاني :
## التطبيق العقدي لمحارات العقول ومحالاتها

إنَّ بيان التطبيقات العقدية لقاعدة الرُّسُل أخبرت بمحارات العقول لا بمحالات العقول مهمٌّ في بابه؛ لبيان استخدام السَّلف لهذه القاعدة، وضبطها بما يبرهن على اتساق دلالة العقل والنقل، واستثمار هذه القاعدة للرد على المخالف، ولبيان استخدام المتكلمين لهذه القاعدة، وفق منهجهم القائم على إمكان التعارض بين العقل والنقل.

ومما لاحظته حيال استقراء هذه القاعدة أنها حيال الاستعمال قد لا يُنَصُّ عليها نصًّا؛ لكنها تُستعمل بمعناها وبمفهومها.

وفي هذا المبحث سأذكر بعض التطبيقات التي وقفت عليها لهذه القاعدة.

### أوَّلًا : التطبيق العقدي لمحالات العقول ومحاراتها لدى السَّلف.

العقيدة الإسلامية تُبنى على الأمور الغيبية، ودور العقل فيها ينبني على أساسين :

الأوَّل : العلم بها من خلال الوحي لكن دون أن يستقل بها، فهو يعلم بها علمًا معنويًّا عامًّا مبنيًّا على الاشتراك الذهني مع ما يوافقه في عالم الشهادة.

الثاني : إدراك تفاصيلها وكيفياتها، وهذا لا سبيل إليه مطلقًا؛ إذ إنه

قاصرٌ قصورًا ذاتيًّا عن بلوغ دركه والإحاطة بعلمه.

ومع كون العقل لا يستقل بالعلم في باب الغيبيات على سبيل التفصيل، فضلًا عن إدراك كيفية جميع الغيبيات؛ فإنه لا يحيل ذلك ولا يمنعه كما يمنع المستحيلات العقلية، مثل : اجتماع النقيضين في محل واحد، أو ارتفاعهما عنه معًا، بل يقف من هذه النصوص الغيبية الخبرية موقف التسليم إذا صح النقل، يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ : «والرُّسُل جاءت بما يعجز العقل عن دركه، ولم تأتِ بما يعلم بالعقل امتناعه»(١)، وقال أيضًا : «فإنَّ الرسول لا يجوز عليه أن يخالف شيئًا من الحق، ولا يخبر بما تحيله العقول وتنفيه؛ لكن يخبر بما تعجز العقول عن معرفته فيخبر بمحارات العقول، لا بمحالات العقول»(٢).

وقد حكى إجماع السَّلف على مفهوم هذه القاعدة ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ؛ حيث يقول : «هذا قوله(٣)، وقول سائر أئمَّة المسلمين، فإنهم متفقون على أنَّ ما جاء به الرسول ﷺ لا تدركه كل الناس بعقولهم، ولو أدركوه بعقولهم لاستغنوا عن الرسول»(٤)، فإنَّ عدم الإدراك الكلي للعقول هو مما يحير العقل ويجوزه.

وفيما يلي سأبين التطبيقات العقدية لهذه القاعدة، من جهة القول بها، ومن جهة استثمارها في الرد.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٣٩).
(٢) درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٩٧).
(٣) يقصد الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ.
(٤) درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٩٧).

## (التطبيق العقدي لمحارات العقول عند السَّلف)

### ١- القول بمحارات العقول فيما أخبرت به الرُّسُل للرد على نفاة الصفات.

«ونحن نعلم قطعًا أنَّ الرسل لا يخبرون بمحال العقول وإن أخبروا بمحارات العقول؛ فلا يخبرون بما يحيله العقل وإن أخبروا بما يحار فيه العقل ولا يستقل بمعرفته؛ ومن تأمل أدلة نفاة الصفات والأفعال والقدر والحكمة والمعاد وأعطاها حقها من النظر العقلي علم بالعقل فسادها وثبوت نقيضها ولله الحمد»(١).

### ٢- القول بمحارات العقول في كمال الصفات الإلهية.

وقد أشار ابن تيمية إلى هذه القاعدة حيال رده على دعوى أنه ليس من الكرم الإلهي عقوبة العصاة، مبينًا كمال كرم الله ﷻ وحكمته، وغناه التام عن خلقه، وهذا مما يحير العقول، يقول رحمه الله : «الرابع : قول جمهور المسلمين الذين يقولون إنه كريم جواد عدل يخلق ما يشاء ويختار وهو على كل شيءٍ قدير، وأنه يفعل ما يفعل لحكمة، وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها، وما يخلقه من الآلام والعقوبات يخلقه لحكمةٍ له في ذلك لا تحصل تلك الحكمة بدون ذلك المخلوق، فهو على غاية الجود والكرم في إرادته، وغاية القوة والمكنة في قدرته، لكنَّ فِعْلَ الشيء يقتضي فِعْلَ لوازمه وترك ما ينافيه؛ فوجود أحد الضدين يستلزم ترك الآخر، ووجود الملزوم يقتضي وجود اللازم. وحينئذ فقول القائل ليس من الكرم عقوبة العصاة باطلٌ على كل قولٍ، أمَّا على قول الأوَّلين

---

(١) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم (٣/٨٣٠).

فكل ممكن كرمٌ، وأمَّا علىٰ قول الطائفة الثانية والثالثة فإنَّ نقيض ذلك ممتنع، وترك الممتنع لا ينافي الكرم، وأمَّا علىٰ قول الرابعة فلأنَّ ذلك مخلوق لحكمةٍ لا تحصل إلَّا به، فلو لم يُخلق لفاتت تلك الحكمة التي يستحق الربُّ أن يُحمد لأجلها ويوصف بالجود والكرم. وإذا كان كذلك كان من تمام الكرم ما يخلقه من العقوبات التي لا يحصل الكرم التامُّ إلَّا بها، وهذا بخلاف الواحد منا فإنه قد يُعاقِب من أساء إليه لا لحكمةٍ في ذلك ولا لرحمةٍ ولا لمحض حظ نفس الذي قد يكون مذمومًا أو لا يكون محمودًا والله تعالىٰ لا يفعل إلَّا ما يُحمد عليه فله الحمد علىٰ كل الحال. والواحد منَّا إذا عفا عمن أساء إليه كان أفضل له وأعظم لأجره ومنزلته عند الله، والله تعالىٰ لا يفعل شيئًا يكون تركه أكمل له في حقه بل كل ما يفعله فهو الأكمل الذي لا أكمل منه، فإنَّ كماله من لوازم ذاته، وهو غير مفتقرٍ في ذلك إلىٰ غيره لامتناع افتقاره إلىٰ غيره بوجهٍ من الوجوه، وإذا كان كماله من لوازم ذاته وهو لا يقف علىٰ غيره كان كماله واجب الحصول ممتنع القِدَمِ. وهو ﷻ المستحق لغاية المدح وكمال الثناء، وأفضل العباد لا يُحصي ثناءً عليه، بل هو كما أثنىٰ علىٰ نفسه، وقد بُسط الكلام علىٰ هذه المقامات الشريفة التي هي من محارات العقول في غير هذا الموضع»(١)، فـ «الشريعة جاءت بما يعجز العقل عن إدراكه لا بما يحيله العقل ونحن لا ننكر ذلك ولكن لا يلزم منه نفىٰ الحِكَمِ والمصالح التي اشتملت عليها

(١) الرد علىٰ الشاذلي في حزبيه، وما صنفه في آداب الطريق (ص٩٢).

الأفعال في ذواته والله أعلم»(١).

### ٣- القول بمحارات العقول في حدوث العالم، وفي أفعال الله.

يقول ابن تيمية رحمه الله : «الكلام في حدوث العالم، والكلام في كلام الله وأفعاله، والكلام في هذين الأصلين من محارات العقول»(٢)، «فإن نفرت النفس من الإيمان ببعض المحارات وتوهمت أنه من المحالات، كثبوت القِدَمِ الذي لا نعرفه إلَّا بالتصديق، أو ثبوت الحكمة في العذاب وخلق أهله، ... ومن أنفع ما يدفع الحيرة به : أنه لا بد من لزوم المحارة في العقول على كل تقدير، والإسلام أقل المحارات من جميع الملل الكفرية، وبالإسلام تندفع كلها وتخرج العقول من الظلمات إلى النور، وانظر إلى هذا العالم المحسوس بالضرورة تجد المحارة العقلية لازمة لوجوده؛ لأنه لا يخلو بالضرورة من الحدوث أو القِدَمِ، فالقِدَمُ من محارات العقول، والحدوث من غير محدث من محاراتها بل من محالاتها، فالمحارات أقرب من المحالات؛ لأنَّ الممكن البعيد أقرب من الممتنع، ولا ثالث لهذين الأمرين إلَّا الإسلام، وإلى هذا أشار من قال : صورة الكون محال ... وهي حق في الحقيقة، لكنه أخطأ في تسمية المحارة محالًا؛ فإن كانت المحارة لازمة للإسلام فهي لما عداه ألزم، فإن كان هذا اللزوم حقًّا فالمحارة حق، والحق لا يستوحش منه، وإن كان باطلًا فالباطل حقيق لا يستوحش من

(١) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، لابن القيم (٢/ ١٠١)، وينظر : العواصم والقواصم في الذب عن سُنَّة أبي القاسم، لابن الوزير (٧/ ٣١٧).

(٢) منهاج السُّنَّة (١/ ٢٩٩).

خشيته؛ لأنه لا شيء حقيقة فكيف الخوف من لا شيء؟! فمَن لم يثبت الرب قديمًا أثبت العالم قديمًا، ومن لم يثبت له أسماءه الحسنىٰ بلا سبب أثبت الأحكام العجيبة للعالم بلا سبب، ومن لم يثبت الرب بكماله بلا سبب أثبت العالم بأحكامه وعجائبه بلا سبب، ومن لم يقبل الإيمان بالبرهان والقرآن قبل الكفر بلا قرآن ولا برهان»(١).

## ٤- القول بمحارات العقول في تفصيل الكلام في صفات الله ﷻ.

«وهذا من محارات العقول بإقرار العقول وشهادة المنقول، أعني تفصيل الكلام في ذات الله ﷻ، وأمَّا نفي ما جهلنا من ذلك عن علم الله، فمن المحالات في العقول، وفرقٌ بين المحارات والمحالات، فالسَّمع يردُّ بالمحارات، والعقل يقبل الإيمان بها جملةً، ويَكِلُّ عنها، ويكِلُ تفصيلها إلىٰ الله ﷻ، والمحالات، لا يَرِدُ بها السمع، ولا يجوزها العقل»(٢).

## ٥- القول بمحارات العقول في القدر.

«وسِرُّ المسألة أنَّ الكُلَّ مقدورٌ، والمقدور واجب الوقوع عقلًا وسمعًا، ولا يُسأل عن واجب الوقوع لِمَ وقع؟ ولا ما الفائدة في فعله؟ وإنما محارات العقول، بل المحال فيها عدم وقوعه لو صح فرض ذلك وتقديره.

ويُوضِّحه أنَّا لو فرضنا وقوع الأمور علىٰ خلاف علم الرب ﷻ،

(١) إيثار الحق علىٰ الخلق في رد الخلافات إلىٰ المذهب الحق من أصول التوحيد، لابن الوزير (ص٦٢).

(٢) العواصم والقواصم (٥/٨٧).

وخلاف قدره السابق، وقضائه الماضي، لكان هذا محالًا فيه باعتبار إبطال المعلوم، فيجب ألَّا يكون نقيضه محارةً ولا مُحالًا، ولا موضع دِقَّة وغموض، وإشكال وحيرة؛ إذ يمتنع أن يتصف النقيضان معًا بذلك. وتحقيق الجواب النبوي على صاحبه – أفضل الصلاة والسلام –، أنَّ الأفعال إن كانت فيها فائدة، بطل السؤال، وإن لم يكن فيها فائدةٌ، تعيَّن وقوعها بالقدر، فإنَّ جميع المسلمين يعلمون أنَّ علم الله تعالى قد سبق، وتعلَّق بجميع الكائنات مما كلفهم ومما لم يُكلِّفهم، وعلموا أنه يستحيل تغيُّر علم الله تعالى، ثم هم لا ينفكُّون عن العمل في أمور دنياهم ودينهم، فكما أنهم يأكلون ويشربون ويزرعون ويسعون في طلب المنافع ودفع المضارِّ مع علمهم بسبق العلم بذلك وأنه لا يتغيَّر، فكذلك مع علمهم بذلك يسعون في أعمال الآخرة على حسب المقادير، فلذلك ترى كثيرًا ممن يؤمن بالقدر أحسن عملًا من كثيرٍ ممن ينفي القدر وعكس ذلك»(١).

## (التطبيق العقدي لمحالات العقول عند السَّلف)

**١– الأدلة الشرعية صادقة، ولا يمكن أن تكون كاذبة، وهذا بخلاف الأدلة البدعية المحدثة التي ادَّعت التعارض بين الأدلة، وأنَّ الأدلة الشرعية مخالفة للأدلة العقلية، وهذا من أقبح أنواع الكذب التي يحيله العقل.**

«فإنَّ الكذب نوعان: أحدهما: كذب يجوز أن يكون متعلقه واقعًا؛ كمن يقول: مات فلان، أو تزوج، أو ولد له ولم يكن ذلك، والثاني: كذب

(١) العواصم والقواصم (٦/ ٣٧٦).

لا يجوز أن يقع متعلقه؛ وهو ما يحيله العقل، وهذا أقبح نوعَي الكذب، فكيف يجوز على أصدق الكلام وأهداه وأفضله أن يكون فيه أقبح نوعَي الكذب؟!»(١).

## ٢- الاستحالة العقلية في عبادة غير الله ﷻ.

«فإدخال الوسائط بينه وبين خلقه نقص بحق ربوبيته وإلهيته وتوحيده، وظن به ظن السوء، وهذا يستحيل أن يشرعه لعباده، ويمتنع في العقول والفطر جوازه، وقبحه مستقر في العقول السليمة فوق كل قبيح»(٢)، يقول ﷻ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [سورة الأنبياء:٢٢] «أي: لو كان في السموات والأرض آلهة تعبد غير الله لفسدتا وبطلتا، ولم يقل: أرباب، بل قال: آلهة؛ والإله هو المعبود المألوه، وهذا يدل على أنه من الممتنع المستحيل عقلًا أن يشرع الله عبادة غيره أبدًا، وإنه لو كان معه معبود سواه لفسدت السموات والأرض، فقبح عبادة غيره قد استقر في الفطر والعقول وأنه لم يرد بالنهي عنه شرع بل العقل يدل على أنه أقبح القبيح على الإطلاق، وأنه من المحال أن يشرعه الله قط، فصلاح العالم في أن يكون الله وحده هو المعبود، وفساده وهلاكه في أن يعبد معه غيره ومحال أن يشرع لعباده ما فيه فساد العالم وهلاكه، بل هو المنزَّه عن ذلك»(٣).

(١) الصواعق (٤/ ١٣٥٨).
(٢) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي أو الداء والدواء، لابن القيم (ص١٣٩).
(٣) مفتاح دار السعادة، لابن القيم (٢/ ١١).

### ٣- الاستحالة العقلية في أن يكون لله عز وجل ولدٌ.

كما قال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [سورة الزخرف: ٨١].

### ٤- الاستحالة العقلية في شك النبي ﷺ.

كما قال عز وجل: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ﴾ [سورة يونس: ٩٤].

ففي الآيتين السابقتين وردت «إن» الشرطية التي تقتضي تعليق شيءٍ على شيءٍ، ولا تستلزم تحتم وقوعه ولا إمكانه، بل ذلك من المستحيل عقلًا(١).

### ٥- الاستحالة العقلية في وجود مَن يعلم كعلم الله سبحانه وتعالى.

كما قال عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [سورة الشورى: ١١](٢).

### ٦- الاستحالة العقلية لكذب الأنبياء عليهم السلام.

وذلك لكمال صدقهم وأخلاقهم(٣).

## ثانيًا: التطبيق العقدي لمحارات العقول ومحالاتها لدى المتكلمين.

إنَّ التطبيق العقدي لهذه القاعدة عند المتكلمين قائم على منهجهم الذي يدَّعي إمكان التعارض بين العقل والنقل، وتقديم العقل على النقل إذا

---

(١) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان (٦/١٠٥)، وينظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشنقيطي (٥/٥٢٣).

(٢) البراهين الإسلامية في رد الشبهة الفارسية، لعبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ (ص٧٩).

(٣) هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، لابن القيم (١/ ٣٠٦).

تعارضا لأنه هو الأساس، فالنقل لا بد أن يتفق مع ما يجوزونه عقلًا، أمَّا إذا كان مما تحيله عقولهم فيرد، ويؤوَّل، حيث قالوا : «اعلموا – وفَّقكم الله تعالىٰ – أنَّ أصول العقائد تنقسم إلىٰ ما يدرك عقلًا، ولا يسوغ تقدير إدراكه سمعًا، وإلىٰ ما يدرك سمعًا، ولا يتقدَّر إدراكه عقلًا، وإلىٰ ما يجوز إدراكه سمعًا وعقلًا. فإذا ثبتت هذه المقدمة، فيتعيَّن بعدها علىٰ كل معتنٍ بالدِّين، واثق بعقله أن ينظر فيما تعلقت به الأدلة السمعية. فإن صادفه غير مستحيل في العقل، وكانت الأدلة السمعية قاطعة في طرقها، لا مجال للاحتمال في ثبوت أصولها ولا في تأويلها، فما هذا سبيله فلا وجه إلَّا القطع به. وإن لم تثبت الأدلة السمعية بطرق قاطعة، ولم يكن مضمونها مستحيلًا في العقل، وثبتت أصولها قطعًا، ولكن طريق التأويل يجول فيها، فلا سبيل إلىٰ القطع، ولكن المتدين يغلب علىٰ ظنه ثبوت ما دل الدليل السمعي علىٰ ثبوته وإن لم يكن قاطعًا. وإن كان مضمون الشرع المتصل بنا مخالفًا العقل، فهو مردود قطعًا بأنَّ الشرع لا يخالف العقل، ولا يتصور في هذا القسم ثبوت سمع قاطع»(١).

وفيما يأتي سأُورد بعض التطبيقات لمحارات العقول ومحالاتها لدىٰ المتكلمين :

(١) الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، للجويني (ص٣٥٨-٣٦٠)، وينظر : أصول الدِّين، لعبد القاهر البغدادي (ص١٢)، والاقتصاد في الاعتقاد، لأبي حامد الغزالي (ص١٣٢-١٣٣).

## (التطبيق العقدي لمحارات العقول عند المتكلمين)

### ١- دعوىٰ المتكلمين بأنَّ ما يخوضونه من جدال هو من محارات العقول.

«الخوض في أمور يستلزم الخوض فيها الشكوك والحيرة والبدعة، ولا يقتصر في الانتصار للحق علىٰ أساليب القرآن والأنبياء عليهم السلام والسَّلف الصالح رضي الله عنهم، وإنما كره الانتصار للحق بتلك الطريقة لما أشار إليه كثير من محققي علم الكلام من أنها خوض في محارات العقول، وبحث في غوامض تلتبس العلوم فيها بالظنون، وسير في متوعِّرات مسالك تزلُّ فيها أقدام الحلوم»(١).

### ٢- القول بمحارات العقول في كمال الله تعالى.

«التفسير الخامس: مَن أله في الشيء إذا تحيَّر فيه ولم يهتدِ إليه، فالعبد إذا تفكر فيه تحير؛ لأنَّ كل ما يتخيله الإنسان ويتصوره فهو بخلافه، فإن أنكر العقل وجوده كذبته نفسه؛ لأنَّ كل ما سواه فهو محتاج، وحصول المحتاج بدون المحتاج إليه محال، وإن أشار إلىٰ شيءٍ يضبطه الحس والخيال وقال: إنه هو كذبته نفسه أيضًا؛ لأنَّ كل ما يضبطه الحس والخيال فأمارات الحدوث ظاهرة فيه، فلم يبقَ في يد العقل إلَّا أن يقر بالوجود والكمال مع الاعتراف بالعجز عن الإدراك، فههنا العجز عن درك الإدراك إدراك، ولا شك أنَّ هذا موقف

---

(١) الروض الباسم في الذب عن سُنَّة أبي القاسم ﷺ، لابن الوزير وعليه حواشٍ لجماعة من العلماء منهم الأمير الصنعاني (٢/٢٦)، وينظر (٤/ ١٣٤).

عجيب تتحير العقول فيه وتضطرب الألباب في حواشيه»[١]، «فهذه أبحاث غامضة في حقيقة التقدم والأولية والأزلية، وما هي إلَّا بسبب حيرة العقول البشرية في نور جلال ماهية الأزلية والأولية، فإنَّ العقل إنما يعرف الشيء إذا أحاط به، وكل ما استحضره العقل، ووقف عليه فذاك يصير محاطًا به، والمحاط يكون متناهيًا، والأزلية تكون خارجة عنه، فهو سبحانه ظاهر باطن في كونه أوَّلًا؛ لأنَّ العقول شاهدة بإسناد المحدثات إلى موجِد متقدِّمٌ عليها، فكونه تعالى أوَّلًا أظهر من كل ظاهر من هذه الجهة، ثم إذا أردت أن تعرف حقيقة تلك الأوَّلية عجزت؛ لأنَّ كل ما أحاط به عقلك وعلمك فهو محدود عقلك ومحاط علمك فيكون متناهيًا، فتكون الأولية خارجة عنَّا، فكونه تعالى أوَّلًا إذا اعتبرته من هذه الجهة كان أبطن من كل باطن، فهذا هو البحث عن كونه تعالى أوَّلًا»[٢].

### ٣- القول بمحارات العقول في مسألة حدوث الأجسام.

إذ عدَّ المتكلمون هذه المسألة من محارات العقول؛ ولهذا كان الغالب على أتباعهم الشك والارتياب[٣].

### ٤- القول بمحارات العقول في القرآن الكريم.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «فلا يجوز إضافة هذا الكلام المسموع الذي هو

(١) مفاتيح الغيب، لمحمد بن عمر فخر الدين الرازي (١/١٤٦).
(٢) مفاتيح الغيب (٢٩/ ٤٤٩).
(٣) الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (٦/ ٥٥٧)، ومجموع الفتاوى (١٢/ ٤١٦).

القرآن إلى غير الله بوجه من الوجوه؛ إلَّا على سبيل التبليغ كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ۝٤٠﴾ [سورة الحاقة:٤٠]، والله ﷻ قد خاطبنا به بواسطة الرسول كما تقدَّم. وقد بسطت الكلام في هذه المواضع التي هي محارات العقول التي اضطربت فيها الخلائق في الموضع الذي يليق به»(١).

## ٥- القول بمحارات العقول في صفة العلو.

أورد الشهرستاني(٢) على نفسه من اللوازم ما اعترف معه بالحيرة في نهاية الإقدام حيال مناظرته للقائلين بالعلو والمباينة والصفات الفعلية، حيث يقول: «ونفس المسألة من محارات العقول وتصور الأخص من محارات العقول»(٣).

## ٦- القول بمحارات العقول في الصفات الفعلية.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وذكر ما يتعلق بهذا الباب من الكلام في سائر الصفات؛ كالعلم والقدرة والإرادة والسَّمع والبصر والكلام في تعدد الصفة واتحادها وقِدَمِهَا وحدوثها، أو قِدَمِ النوع دون الأعيان، أو إثبات صفة كلية عمومية متناولة الأعيان مع تجدد كل معين من الأعيان، أو غير ذلك مما قيل

(١) الرسالة الكيلانية، لابن تيمية (ص١٥٧).

(٢) هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد، من المتكلمين الأشاعرة، له الملل والنحل، ونهاية الإقدام في علم الكلام. ولد سنة تسع وسبعين وأربعمائة، ومات سنة ثمان وأربعين وخمسمائة. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، لعبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، (٦/١٢٩).

(٣) نهاية الإقدام (ص٦٦)، وينظر: درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١٤٦).

في هذا الباب فإنَّ هذه مواضع مشكلة، وهي من محارات العقول؛ ولهذا اضطرب فيها طوائف من أذكياء الناس ونُظَّارهم، والله يهدي من يشاء إلىٰ صراط مستقيم»(١)، ويقول : «فإنَّ هذا الأصل هو الأصل الذي تصادمت فيه أئمَّة الطوائف من أهل الفلسفة والكلام والحديث وغيرهم، وهو الكلام في الحدوث والقِدَمِ في أفعال الله وكلامه، ويدخل في ذلك الكلام في حدوث العالم، والكلام في كلام الله وأفعاله، والكلام في هذين الأصلين من محارات العقول؛ فالفلاسفة القائلون بقِدَمِ العالم كانوا في غاية البعد عن الحق الذي جاءت به الرسل الموافق لصريح المعقول وصحيح المنقول؛ ولكنهم ألزموا أهل الكلام الذين وافقوهم علىٰ نفي قيام الأفعال والصفات بذاته، أو علىٰ نفي قيام الأفعال بذاته بلوازم قولهم، فظهر بذلك من تناقض أهل الكلام ما استطال به عليهم هؤلاء الملحدون وذمهم به علماء المؤمنين من السَّلف والأئمَّة وأتباعهم، وكان كلامهم من الكلام الذي ذمهم به السلف لما فيه من الخطأ والضلال الذي خالفوا به الحق في مسائلهم ودلائلهم فبقوا فيه مذبذبين متناقضين لم يُصدِّقوا بما جاءت به الرسل علىٰ وجهه، ولا قهروا أعداء الملة بالحق الصريح المعقول، وسبب ذلك أنهم لم يحققوا ما أخبرت به الرسل ولم يعلموه ولم يؤمنوا به ولا حققوا موجبات العقول فنقصوا في علمهم بالسمعيات والعقليات وإن كان لهم منهما نصيب كبير، فوافقوا في بعض ما قالوا الكفار الذين قالوا : ﴿وَقَالُواْ لَوۡ كُنَّا نَسۡمَعُ أَوۡ نَعۡقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ١٠﴾ [سورة

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٢/١٦١).

الملك:١٠]، وفرَّعوا من الكلام في صفات الله وأفعاله ما هو بدعة مخالفة للشرع، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة فهي مخالفة للعقل كما هي مخالفة للشرع، والذي نبهنا عليه هنا يعلم به دلالة العقل الصريح على ما جاءت به الرسل، ولا ريب أنَّ كثيرًا من طوائف المسلمين يخطئ في كثير من دلائله ومسائله فلا يسوغ ولا يمكن نصر قوله مطلقًا، بل الواجب أن لا يقال إلَّا الحق قال تعالى : ﴿ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ [سورة الأعراف:١٦٩]، وإذا كان المقصود نصر حق اتفق عليه أهل الملة أو رد باطل اتفقوا على أنه باطل نصر بالطريق الذي يفيد ذلك، وإن لم يستقم دليله على طريقة طائفة من طوائف أهل القبلة بينهم، فكيف يمكن إثباته بطريقة مؤلفة من قولها وقول طائفة أخرى؟! فإنَّ تلك الطائفة إن توافق طائفة من طوائف المسلمين خير لها من أن تخرج عن دين الإسلام، وكذلك أن توافق المعقول الصريح خير من أن تخرج عن المعقول بالكلية، والقول كلما كان أفسد في الشرع كان أفسد في العقل، فإنَّ الحق لا يتناقض، والرسل إنما أخبرت بالحق، والله فطر عباده على معرفة الحق، والرسل بُعثت بتكميل الفطرة لا بتغيير الفطرة قال تعالى : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿٥٢﴾ ﴾ [سورة فصلت:٥٢]، فأخبر أنه سيريهم الآيات الأفقية والنفسية المبينة؛ لأنَّ القرآن الذي أخبر به عباده حق فتتطابق الدلالة البرهانية القرآنية والبرهانية العيانية ويتصادق موجب الشرع المنقول والنظر المعقول، لكن أهل الكلام المحدَث الذي ذمه السَّلف والأئمَّة من الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم من المنتسبين إلى السُّنَّة من المتأخرين ابتدعوا في

أصول دينهم حكمًا ودليلًا فأخبروا عن قول أهل الملل بما لم ينطق به كتاب ولا سُنَّة، واستدلوا على ذلك بطريقة لا أصل لها في كتاب ولا سُنَّة، فكان القول الذي أصَّلوه ونقلوه عن أهل الملل والدليل عليه كلاهما بدعة في الشرع لا أصل لواحد منهما في كتاب ولا سُنَّة مع أنَّ أتباعهم يظنون أنَّ هذا هو دين المسلمين، فكانوا في مخالفة المعقول بمنزلتهم في مخالفة المنقول، وقابلتهم الملاحدة المتفلسفة الذين هم أشد مخالفة لصحيح المنقول وصريح المعقول وما ذكرناه هنا هو مما يعلم به حدوث كل ما سوى الله وامتناع قِدَم شيءٍ بعينه من العالم بقِدَمِ الله يفيد المطلوب على كل تقدير من التقديرات، ويمكن التغيير عنه بأنواع من العبارات، وتأليفه على وجوه من التأليفات؛ فإنَّ المادة إذا كانت مادة صحيحة أمكن تصويرها بأنواع مِن الصور وهي في ذلك يظهر أنها صحيحة بخلاف الأدلة المغالطية التي قد ركبت على وجه معين بألفاظ معينة فإنها متى غُيِّر ترتيبها وألفاظها ونقلت من صورة إلى صورة ظهر خطؤها، فالأولى كالذهب الصحيح فإنه إذا نقل من صورة إلى صورة لم يتغير جوهره بل يتبين أنه ذهب، وأمَّا المغشوش فإنه إذا غير من صورة ظهر أنه مغشوش، وهذه الأدلة المذكورة دالة على حدوث كل ما سوى الله، وأنَّ كل ما سوى الله حادث كائن بعد أن لم يكن، سواء قيل : بدوام نوع الفعل كما يقوله أئمَّة أهل الحديث وأئمَّة الفلاسفة، أو لم يقل، ولكن من لم يقل بذلك يظهر بينه وبين طوائف أهل الملل وغيرها من النزاع والخصومات والمكابرات ما أغنى الله عنه من لم يشركه في ذلك أو تتكافأ عنده الأدلة ويبقى في أنواع من الحيرة والشك والاضطراب قد عافى الله منها من هداه وبيَّن له الحق قال تعالى :

﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾﴾ [سورة البقرة:٢١٣](١).

**٧- القول بمحارات العقول لدى المتكلمين في مسألة الجوهر الفرد(٢).**

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ : «هذه المواضع من دقيق مسائل النظّار التي هي محارات العقول التي اضطرب فيها أكثر الخائضين في ذلك. وأكثر من تكلم فيها لا يعرف إلَّا قولين أو ثلاثة أو أربعة، ويظن أنَّ ذلك مجموع أقوال الناس، ولا يكون في تلك الأقوال التي يعرفها بل في غيرها، ... ومسألة الجوهر الفرد من هذا وهذا، ولهذا صار كثير من أعيانهم يصل فيها إلى الوقف والحيرة؛ كأبي الحسين البصري، وأبي المعالي الجويني، وأبي عبد الله الرازي، وغيرهم»(٣)، «وهذا المصنف قد صرح في أشرف كتبه عنده أنَّ هذه المسألة متعارضة من الجانبين

(١) منهاج السُّنَّة النبوية، لابن تيمية (١/٢١١).

(٢) الجوهر الفرد : هو الجزء الذي لا يقبل القسمة، وهو الجزء الذي لا يتجزأ، وهو الشيء الذي لم يدركه أحد بحسه، ولا يتميز منه جانب عن جانب. وهو ما يعرف اليوم بالذرة. ينظر في تعريفه : معيار العلم، للغزالي (ص١٩٣)، والتعريفات، للجرجاني (ص٧٥).

(٣) شرح الأصفهانية، لابن تيمية (١/٢٦٣-٢٦٤)، وينظر : بيان تلبيس الجهمية (١/٥٠)، والنبوات الهامش (٥) كلام المحقق (٢/ ١٠٩٩).

وهو لما أقام أدلته على إثبات الجوهر الفرد في هذا الكتاب في مسألة المعاد وزعم أنها قاطعة، ثم ذكر المعارضات، قال في الجواب : أمَّا المعارضات التي ذكروها فاعلم أنَّا نميل إلى التوقف في هذه المسألة بسبب تعارض الأدلة، فإنَّ إمام الحرمين صرح في كتاب «التلخيص في أصول الفقه» أنَّ هذه المسألة من محارات العقول، وأبو الحسين البصري وهو أحذق المعتزلة توقف فيها فنحن أيضًا نختار التوقف فإذًا لا حاجة بنا إلى الجواب عما ذكروه»(١).

## (التطبيق العقدي لمحالات العقول عند المتكلمين)

إنَّ عملية الاستدلال العقدي التي استقل فيها العقل البشري وحده عند بعض المتكلمين، ولَّد عندهم إيراد بعض الأدلة العقلية على المسائل العقدية التي لا يمكن تصورها، ولا تطبيقها، لأنها مما يحيله العقل كدليل شرعي، فكلما ابتعدت واستقلت عملية الاستدلال العقدي عن المنهج الشرعي أتت بأدلة ومسائل بدعية، ومن ذلك(٢) طفرة النظَّام(٣)، وأحوال أبي هاشم(٤)، وكسب الأشعري، وسأورد التطبيق للمحالات العقلية من خلالها :

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٢٠٤) (٤/ ١٣٢).
(٢) ينظر : منهاج السُّنَّة (١/٢٤٧).
(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظَّام من كبار نظَّار المعتزلة، ينظر : طبقات المعتزلة (ص٤٩).
(٤) هو أبو هاشم، عبد السلام بن أبي علي محمد بن عبد الوهاب البصري، من كبار نظَّار المعتزلة. ينظر : طبقات المعتزلة (ص٩٤).

### ١- طفرة النظَّام.

و«هي دعواه أنَّ الجسم قد يكون في مكان، ثم يصير منه إلى المكان الثالث أو العاشر منه من غير مرور بالأمكنة المتوسطة بينه وبين العاشر، ومن غير أن يصير معدومًا في الأوَّل ومعادًا في العاشر»(١).

### ٢- أحوال أبي هاشم الجبَّائي.

أنكر الصفات الإلهية لأنها في إثباتها تعدد القدماء، ففرارًا من هذا قال بالأحوال، والتي وصفها بأنها ليست موجودة، وليست معدومة، ولا قديمة ولا محدثة، ولا معلومة ولا مجهولة، وعندما سئل: هل أحوال الباري غيره أم هي هو؟ فأجاب بأنها لا هي هو ولا غيره، فقالوا له: فَلِمَ أنكرت على الصفاتية قولهم في صفات الله عَجَّلَ في الأزل: إنها لا هي هو ولا غيره؟!(٢).

### ٣- كسب الأشعري.

فهو «يثبت للعبد قدرة محدثة واختيارًا ويقول: إنَّ الفعل كسب للعبد، لكنه يقول: لا تأثير لقدرة العبد في إيجاد المقدور»(٣)، وعدُّوا هذا الكسب الذي أثبته الأشعري غير معقول؛ لأنَّ «العبد فاعل لفعله حقيقة، وله قدرة واختيار، وقدرته مؤثرة في مقدورها كما تؤثر القوىٰ والطبائع وغير ذلك من الشروط والأسباب»(٤).

---

(١) الفرق بين الفرق (ص١٢٤).

(٢) الفرق بين الفرق (ص١٨٢).

(٣) منهاج السُّنَّة (٣/١٠٩).

(٤) المصدر السابق (٣/١٠٩).

### ٤- التسلسل في الحوادث المستقبلية.

«يرىٰ الجهم أنَّ ما يمنع من حوادث لا أول لها في الماضي يمنع في المستقبل كما هو ممتنع عنده عليه في الماضي، وأبو الهذيل العلَّاف شيخ المعتزلة وافقه علىٰ هذا الأصل؛ لكن قال : إنَّ هذا يقتضي فناء الحركات لكونها متعاقبة شيئًا بعد شيءٍ، فقال : بفناء حركات أهل الجنَّة والنار حتىٰ يصيروا في سكون دائم لا يقدر أحد منهم علىٰ حركة، وزعمت فرقة ممن وافقهم علىٰ امتناع حوادث لا نهاية لها، وأنَّ هذا القول مقتضىٰ العقل، لكن لما جاء السمع ببقاء الجنَّة والنار قلنا بذلك، وكأنَّ هؤلاء لم يعلموا أنَّ ما كان ممتنعًا في العقل لا يجيء في الشرع بوقوعه؛ إذ يستحيل عليه أن يخبر بوجود ما هو ممتنع في العقل، وكأنهم لم يفرقوا بين محالات العقول ومجازاتها، فالسمع يجيء بالثاني لا بالأول، فالسمع يجيء بما يعجز العقل عن إدراكه ولا يستقل به ولا يجيء بما لا يعلم العقل إحالته»(١).

### ثالثًا : التطبيق العقدي لمحارات العقول ومحالاتها لدىٰ الصوفية.

«المعلومات علىٰ قسمين : معلومات تستقل العقول بإدراكها كالعلم بوجود الحق سبحانه وتوحيده ونسب نعوت الكمال والجمال إليه، وما يجب له وما يستحيل عليه، وما يجوز أن يكون منه في خلقه كل ذلك يفتقر إلىٰ خبر لا مخبر. وقسم آخر لا تستقل العقول بإدراكه وهو وقوع ما يجوز أن يكون منه أو عدم وقوعه، فهذا القسم مغيب عن العقول فلا تدركه إلَّا بالخبر الصادق،

---

(١) حادي الأرواح، لابن القيم (ص٢٤٥).

فإذا ورد عليها صدَّقت به، فهو قوله : ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [سورة البقرة:٣]، وهو ما وقع به الإخبار من الله مجملًا ومفصَّلًا، مثل ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، ومثل قوله : ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ﴿٧٢﴾﴾ [سورة الرحمن:٧٢]، و﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴿٦٨﴾﴾ [سورة الرحمن:٦٨]، وما أشبه ذلك. ومن الغيب أيضًا ما هو من محارات العقول، وهو ما وقفت فيه فلم تحكم عليه بوجوب ولا جواز ولا إحالة، وقد يمكن أن يكون ذلك رؤية الله ﷻ، فإذا قررها الخبر الصدق تعيين الحكم، وأن ذلك من قبيل الممكنات»[(١)].

وفي إثبات رؤية الله ﷻ «الرؤية ثابتة بلا شك ذوقًا ونقلًا لا عقلًا، فإنها من محارات العقول، ومما يوقف عندها، ولا يقطع بها عليها بحكم من أحكامها الثلاثة؛ إذ ليس للأنبياء ولا لأهل الله علم بالله يكون عن فكر قد طهرهم الله عن ذلك، بل لهم فتوح المكاشفة بالحق»[(٢)].

## رابعًا : التطبيق العقدي لمحالات العقول لدى الشيعة.

يرى بعض الشيعة «احتمال وجود حقائق مخالفة تخفى على العقل وتجعل معرفة الحقيقة الدِّينية من المحالات أمرًا واردًا»[(٣)]، ويصفهم ابن تيمية بقوله :

---

(١) عجائب العرفان في تفسير إيجاز البيان في الترجمة عن القرآن تفسير سورة البقرة، لمحيي الدِّين محمد بن علي ابن عربي (ص٥٢-٥٣).

(٢) الفتوحات المكية، لمحيي الدِّين محمد بن علي بن عربي (٣/ ١٣١).

(٣) الدرر النجفية، ليوسف البحراني (ص٦٣).

«إنَّ الكذب الذي يوجد فيهم، والتكذيب بالحق، وفرط الجهل، والتصديق بالمحالات، وقلة العقل، والغلو في اتباع الأهواء، والتعلق بالمجهولات لا يوجد مثله في طائفة أخرىٰ»(١).

## خامسًا : التطبيق العقدي لمحارات العقول ومحالاتها في الرد على غلاة الصوفية القائلين بالحلول والاتحاد.

«ويقولون(٢): إنَّ النصارىٰ إنما كفروا لأجل التخصيص، ويقولون : إنَّ النصارىٰ لو قالوا في كل شيءٍ كما قالوه في المسيح لم يكفروا، وكذلك عندهم عبَّاد الأصنام إنما ضلوا لأنهم عبدوا بعض الأعيان التي هي مظاهر الحق دون بعض، والعارف المكمل عندهم يعبد كل شيءٍ لأنَّ كل شيءٍ مظهر الحق، وهؤلاء متناقضون كتناقض النصارىٰ، وهم يخالفون صريح العقل والشرع، ويدَّعون الكشف يحصل فيه ما يناقض صريح العقل والشرع، ويقولون بالجمع بين النقيضين وبين الضدين، وأمثال ذلك من محالات العقول ولا يفرقون بين محالات العقول ومجازات العقول، فإنَّ الأنبياء – صلوات الله عليهم – الذين هم أعظم درجة من الأولياء لا يخبرون الناس بما يمتنع ويستحيل في العقل كالجمع بين النقيضين والضدين، وإنما يخبرونهم بما تمتنع عقول الناس عن الاستقلال بمعرفته فيكون العقل فيه جائزًا فيخبرونهم بمجازات العقول لا بمحالات العقول، ويأتون على ما يقولون بالآيات البينات، وكل من أمعن

(١) منهاج السُّنَّة (٣/ ٤٣٥).

(٢) أي : القائلين بالحلول والاتحاد المطلق.

النظر فيما جاؤوا به ازداد بصيرة ويقينًا وإيمانًا وعظم قدر ما جاؤوا به في قلبه، وكمل به عقله، وتمت به معرفته، وتنورت به بصيرته، وانشرح به صدره، ورأى بنور هداهم ما في من خالفهم من الظلمات كما قال تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكۡمٌ فِي ٱلظُّلُمَٰتِۗ﴾ [سورة الأنعام:٣٩]، وهؤلاء يخبرون الناس بمحالات العقول ويريدون أن يصدقوهم في ذلك بلا برهان، ويدَّعون أنهم أفضل من الأنبياء، وأنَّ الله تعالى يخاطبهم أعظم مما خاطب به موسى بن عمران»[١]، «ومعلوم أنَّ الأنبياء عليهم السلام أعظم من الأولياء، والأنبياء جاؤوا بما تعجز العقول عن معرفته ولم يجيئوا بما تعلم العقول بطلانه، فهم يخبرون بمحارات العقول لا بمحالات العقول وهؤلاء الملاحدة يدَّعون أنَّ محالات العقول صحيحة، وأنَّ الجمع بين النقيضين صحيح، وأنَّ ما خالف صريح المعقول وصحيح المنقول صحيح. ولا ريب أنهم أصحاب خيال وأوهام يتخيلون في نفوسهم أمورًا يتخيلونها ويتوهمونها فيظنونها ثابتة في الخارج، وإنما هي خيالاتهم والخيال الباطل يتصور فيه ما لا حقيقة له»[٢].

## سادسًا : التطبيق العقدي لمحارات العقول ومحالاتها في الرد على النصارى.

### ١- الرد على دعوى النصارى القائلين بالاتحاد.

«وبالجملة فأي مثل ضربوه للاتحاد كان حجة عليهم وظهر به فساد

(١) تحقيق القول في مسألة : عيسى كلمة الله والقرآن كلام الله، لابن تيمية (ص٦٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٢/ ٣١٢)، ومجموعة الرسائل والمسائل، لابن تيمية (١/ ٨٢).

قولهم، وإن قالوا : هذا أمر لا يعقل بل هو فوق العقول؛ كان الجواب من وجهين : أحدهما : أنه يجب الفرق بين ما يعلم العقل بطلانه وامتناعه، وبين ما يعجز العقل عن تصوره ومعرفته. فالأول : من محالات العقول، والثاني : من محارات العقول، والرسل يخبرون بالثاني، وأمَّا الأول فلا يقوله إلَّا كاذب ولو جاز أن يقول هذا لجاز أن يقال : إنَّ الجسم الواحد يكون أبيض أسود في حال واحدة، وإنه بعينه يكون في مكانين، وإنَّ الشيء الواحد يكون موجودًا معدومًا في حال واحدة، وأمثال ذلك مما يعلم العقل امتناعه. وقول النصارى مما يعلم بصريح العقل أنه باطل ليس هو مما يعجز عن تصوره، يوضح هذا أنه لو قال قائل في مريم أُمِّ المسيح امرأة الله وزوجته، وأنه نكحها نكاحًا عقليًّا، كما يقولون : إنَّ المسيح ولده ولادة عقلية لم يكن هذا القول أفسد في العقل من قولهم في المسيح كما قد بسطناه في موضعه، وهم يكفرون من يقول ذلك ويحتجون بالعقل على فساده»[(١)].

**٢- الرد على دعوى النصارى في أن التثليث والحلول والاتحاد صاروا إليه من جهة الشرع.**

«وهم يدَّعون أنَّ التثليث والحلول والاتحاد إنما صاروا إليه من جهة الشرع وهو نصوص الأنبياء والكتب المنزلة لا من جهة العقل، وزعموا أنَّ الكتب الإلهية نطقت بذلك، ثم تكلفوا لما ظنوه مدلول الكتاب طريقًا عقلية فسروه بها تفسيرًا ظنوه جائزًا في العقل، ولهذا نجد النصارى لا يلجؤون في التثليث

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لابن تيمية (٤/٣٩٢).

والاتحاد إلَّا إلى الشرع والكتب، وهم يجدون نفرة عقولهم وقلوبهم عن التثليث والاتحاد والحلول، فإنَّ فطرة الله التي فطر الناس عليها، وما جعله الله في قلوب الناس من المعارف العقلية التي قد يسمونها ناموسًا عقليًّا طبيعيًّا يدفع ذلك وينفيه وينفر عنه، ولكن يزعمون أنَّ الكتب الإلهية جاءت بذلك، وأنَّ ذلك أمر يفوق العقل، وأنَّ هذا الكلام من طور وراء طور العقل فينقلونه لظنهم أنَّ الكتب الإلهية أخبرت به لا لأنَّ العقول دلت عليه مع أنه ليس في الكتب الإلهية ما يدل على ذلك، بل فيها ما يدل على نقيضه كما سنذكره - إن شاء الله تعالى -، ولا يميزون بين ما يحيله العقل ويبطله ويعلم أنه ممتنع، وبين ما يعجز عنه العقل فلا يعرفه ولا يحكم فيه بنفي ولا إثبات، وأنَّ الرسل أخبرت بالنوع الثاني ولا يجوز أن تخبر بالنوع الأول، فلم يفرقوا بين محالات العقول ومحارات العقول، وقد ضاهوا في ذلك من قبلهم من المشركين الذين جعلوا لله ولدًا شريكًا، قال ﷻ : ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِۖ ذَٰلِكَ قَوۡلُهُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبۡلُۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۚ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [سورة التوبة:٣٠]، وقد ضاهاهم في ذلك أهل البدع والضلال المشبهون لهم من المنتسبين إلى الإسلام الذين يقولون نحو قولهم من الغلو في الأنبياء وأهل البيت والمشايخ وغيرهم، ومن يدَّعي الوحدة أو الحلول أو الاتحاد الخاص المعين كدعوى النصارى ودعوى الغالية من الشيعة في علي وطائفة من أهل البيت كالنصيرية ونحوهم ممن يدَّعي إلهية علي، وكدعوى بعض الإسماعيلية الإلهية في الحاكم وغيره من بني عبد الله بن ميمون القداح المنتسبين إلى محمد بن إسماعيل

بن جعفر، ودعوى كثير من الناس نحو ذلك في بعض الشيوخ إمَّا المعروفون بالصلاح، وإمَّا من يظن به الصلاح وليس من أهله فإنَّ لهم أقوالًا من جنس أقوال النصارى، وبعضها شر من أقوال النصارى، وعامة هؤلاء إذا خوطبوا ببيان فساد قولهم قالوا من جنس قول النصارى : هذا أمر فوق العقل، ويقول بعضهم ما كان يقوله التلمساني لشيخ أهل الوحدة يقول : ثبت عندنا في الكشف ما يناقض صريح النقل، ويقولون لمن أراد أن يسلك سبيلهم : دع العقل والنقل أو اخرج من العقل والنقل، ... وهؤلاء مقلدون لمشايخهم متبعون لهم فيما يخرجون به عن شريعة الرسول، وما ابتدعوه مما لم يأذن به الله باتخاذ البدع عبادات واستحلال المحرمات»(١).

**٣- الرد على دعوى النصارى القائلين بخلاص البشرية من خطيئة آدم بصلب المسيح عليه السلام.**

«والمسلمون يثبتون بالدلائل الكثيرة أنهم بدلوا معاني التوراة والإنجيل والزبور وغيرهم من نبوات الأنبياء وابتدعوا شرعًا لم يأتِ به المسيح ولا غيره، ولا يقول عاقل مثل زعمهم أنَّ جميع بني آدم من الأنبياء والرسل وغيرهم كانوا في الجحيم في حبس الشيطان لأجل أنَّ أباهم آدم أكل من الشجرة، وأنهم إنما تخلصوا من ذلك لما صلب المسيح، فإنَّ هذا الكلام لو نقله ناقل عن بعض الأنبياء لقطعنا بكذبه عليهم، فكيف وهذا الكلام ليس منقولًا عندهم عن أحد من الأنبياء وإنما ينقلونه عمن ليس قوله حجة لازمة فإنَّ كثيرًا من

---

(١) الجواب الصحيح (٣/ ١٨٥).

دينهم مأخوذ عن رؤوسهم الذين ليسوا بأنبياء، فإذا قطعنا بكذب من ينقله عن الأنبياء فكيف إذا لم ينقله عنهم، وذلك أنَّ الأنبياء عليهم السلام يخبرون الناس بما تقصر عقولهم عن معرفته لا بما يعرفون أنه باطل ممتنع فيخبرونهم بمحيرات العقول لا محالات العقول»[(١)].

## سابعًا: التطبيق العقدي لمحارات العقول ومحالاتها في دعوى اختلاف التوراة.

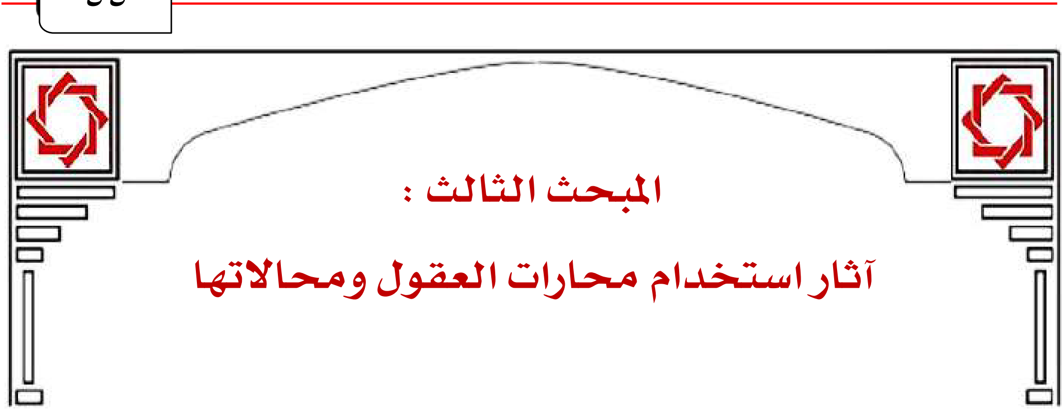
«وسمعتُ شيخنا يقول: وقع النزاع في هذه المسألة[(٢)] بين بعض الفضلاء، فاختار هذا المذهب ووهن غيره فأنكر عليه فأحضر لهم خمسة عشر نقلًا به، ومن حجة هؤلاء: أنَّ التوراة قد طبقت مشارق الأرض ومغاربها، وانتشرت جنوبًا وشمالًا، ولا يعلم عدد نسخها إلَّا الله تعالىٰ، ومن الممتنع أن يقع التواطؤ علىٰ التبديل والتغيير في جميع تلك النسخ بحيث لا يبقىٰ في الأرض نسخة إلَّا مبدلة مغيرة والتغيير علىٰ منهاج واحد، وهذا مما يحيله العقل ويشهد ببطلانه. قالوا: وقد قال الله تعالىٰ لنبيه ﷺ محتجًّا علىٰ اليهود بها: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٩٣﴾﴾ [سورة آل عمران:٩٣]»[(٣)].

---

(١) الجواب الصحيح (٢/ ٤١٥).

(٢) أي: فصل وقد اختلفت أقوال الناس في التوراة التي بأيديهم: هل هي مبدلة؟ أم التبديل والتحريف وقع في التأويل دون التنزيل؟.

(٣) إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، لابن القيم (ص٣٥٤).



## المبحث الثالث :
## آثار استخدام محارات العقول ومحالاتها

إنَّ معرفة الآثار لاستخدام قاعدة الرسل أخبرت بمحارات العقول لا بمحالات العقول مهمٌّ في بابه، ومما لاحظته في أثر هذه القاعدة على من طبقها أنها تختلف باختلاف منهج التطبيق، فمحارات العقول ناتجة من أدلة المتكلمين العقلية التي أحدثوها لينفوا بها المسائل العقدية الثابتة؛ ظنًّا منهم أنها أدلة عقلية، وهي في حقيقتها شبه كدليل الحدوث والتركيب، وقياس الشاهد على الغائب، وغيرها، فهي لا تتفق مع الأصول الكلية والضرورية للدلالة العقلية، وهذا هو الفارق الذي لا بد من الإشارة إليه بين محارات العقول عند السَّلف، ومحارات العقول عند الخلف، فمحارات العقول عند السلف ناتجة -كما سبق أن بيَّنت - عن حد العقل، وعدم إدراكه لتفاصيل الكليات، فالدليل العقلي دليل شرعي، لا يتعارض مع الدليل السمعي، فهو يطرد في المسائل، ولا يختلف عليه اثنان، ولعجز العقل البشري عن إدراك الكليات وتفاصيلها يحار فيها، مع تسليمه التام لها، وإثباتها كما وردت في الشريعة التي جاء بها الرسول ﷺ، فتزيده هذه الحيرة إيمانًا، وهذا بخلاف محارات العقول عند المتكلمين التي تنتج عن الشك والنفي لما هو ثابت، وجعل ما ليس بدليل دليلًا.

فمما يلاحظ هنا أنَّ أثر القاعدة تابع لمنهج الاستدلال على المسائل العقدية؛ لذا يتباين الأثر عند التطبيق، ويمكن أن أُجمل آثار هذه القاعدة في الآتي :

**أوَّلًا : القول بمحارات العقول لا ينتج إلَّا عن التسليم لما جاء به الرسول ﷺ من أمور الدِّين.**

فـ «نحن إذا تدبرنا عامة ما جاء في أمر الدِّين من ذكر صفات الله، وما تعبَّد الناس به من اعتقاده، وكذلك ما ظهر بين المسلمين، وتداولوه بينهم، ونقلوه عن سلفهم، إلى أن أسندوه إلى رسول الله ﷺ من ذكر عذاب القبر، وسؤال منكر ونكير، والحوض، والميزان، والصراط وصفات الجنَّة، وصفات النار وتخليد الفريقين فيهما، أمور لا ندرك حقائقها بعقولنا، وإنما ورد الأمر بقبولها والإيمان بها، فإذا سمعنا شيئًا من أمور الدِّين، وعقلناه، وفهمناه، فلله الحمد في ذلك والشكر، ومنه التوفيق، وما لم يمكنا إدراكه وفهمه ولم تبلغه عقولنا آمنا به، وصدقناه، واعتقدنا أنَّ هذا مِن قِبَلِ ربوبيته وقدرته، واكتفينا في ذلك بعلمه ومشيئته، وقال الله تعالى في مثل هذا : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾ [سورة الإسراء:٨٥]، وقال تعالى : ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾ [سورة البقرة:٢٥٥]، ثم نقول لهذا القائل الذي يقول : بُني ديننا على العقل، وأمرنا باتباعه : أخبرنا إذا أتاك أمر من الله يخالف عقلك فبأيهما تأخذ؟ بالذي تعقل، أو بالذي تؤمر؟ فإن قال : بالذي أعقل، فقد أخطأ، وترك سبيل الإسلام، وإن قال : آخذ بالذي جاء من عند الله، فقد ترك قوله : وإنما علينا

أن نقبل ما عقلناه إيمانًا وتصديقًا، وما لم نعقله قبلناه استسلامًا وتسليمًا، وهذا معنى قول القائل من أهل السُّنَّة : إنَّ الإسلام قنطرة لا تُعبر إلَّا بالتسليم»(١).

في حين تولدت الحيرة والشك عند المتكلمين والقول بمحارات ومحالات العقول؛ إذ «إنَّ كثرة التعنت في النظر تؤدي إلى طلب تحصيل الحاصل والتشكيك فيه، وقد جربنا ذلك وتأثيره في الموسوسين في الطهارة وفي النية وأمثالهما من الأمور الضرورية فإذا صح مرض العقول في الضروريات بسبب التعنت والغلو في تحصيل الحاصل فكيف إذا وقع هذا السبب في محارات العقول ودقائق الكلام وتوهم المبتلى بالوسوسة أنه لا طريق له إلى معرفة الله سبحانه وتعالى إلَّا تلك الدقائق الخفية والقواعد المختلف فيها بين أذكياء البرية؟! ومن أمارة عدم اليقين فيها استمرار الخلاف بعد طول البحث من الأذكياء من أهل الإنصاف ومن علماء أهل الإسلام»(٢)، «وهكذا علم الكلام عامةً، أدلته تشتمل على التناقض، وعامة جهدهم في الاعتذار من ذلك، وغاية سؤلهم السلامة منه، فاعجب لعلمٍ وُضِعَ لرفع المشكلات، فكان أحسن أحوال أهله إيهام الخلاص منها بعد لزومه، أو دعوى وضوحه بعد غموضه، فهم في ذلك كناتش الشوكة بالشوكة، والمستجير من الرَّمضاء بالنار. وكذلك علوم

---

(١) الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السُّنَّة، لأبي القاسم الأصبهاني (١/ ٣٤٨).

(٢) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، لابن المفضل الحسني (ص١٧).

الفلاسفة وسائر من عادىٰ الكتب السماوية والسُّنن النبوية. ومن وازن بين ما جاؤوا به وما جاءت به الرسل زالت عنه الوساوس، وانجلت عنه الحنادس، ولا بد من وقوع العقول في المواقف والمحارات، وتسليم العقول لوقوع ما لم يُحكم بوقوعه في مذاهب الكفر والإسلام مثل : وجود القديم سبحانه علىٰ كلام المسلمين، وقِدَم العالم علىٰ كلام الكافرين، أو حدوثه من غير محدث. فإذا كان لا بد من محارةٍ لا تهتدي العقول إلىٰ طريقها، ولا تحظىٰ بطائل في تحقيقها، فالتسليم لمن تميَّز بجنس المعجزات الباهرة والآيات الظاهرة، مع ما اشتملت عليه أحوال الأنبياء عليهم السلام من الصفات الحميدة، والقرائن الكثيرة المفيدة، مع تأملها للعلم الضروري، أنهم المخصوصون بالعصمة من الخطأ والزلل في العلم والعمل، وأنهم منزهون من تخبُّط النُّظَّار ورجمهم بالظنون، وتخيلهم للأقيسة، ووقوعهم في هذا التعارض الشديد. ومن شكَّ في ذلك ولم يصدق فليجرب، ومن جرب القليل، فلم يجد ما ذكرتُ، فليوغل حتىٰ يحقق، ومن لم يعرف إلَّا كلام طائفةٍ، ولم يدرِ بكلام سائر الفرق والفلاسفة، فهو يُعَدُّ من العوام، وما عنده علم ما الكلام»(١)، «إلىٰ غاية مطالبهم التي إذا انتهىٰ جمعهم وصلوا إلىٰ ما يحيله العقل والسمع»(٢).

**ثانيًا : محارات العقول ناتجة عن الاشتغال بعلوم الأثر، والاهتمام بصحة النقل، وعدم التمييز في الاحتجاج بين متواتره وآحاده في مسائل**

---

(١) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (٧/ ٣١٧).

(٢) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (١/ ٣٤٠).

**الاعتقاد.**

وهذا بخلاف محارات العقول التي يدَّعيها المتكلمون، «فالمحدِّث لكمال معرفته بالأحوال النبوية يعلم ضروراتها التي جحدها كُفْرٌ، فيؤمن بها، ويَكِلُ المشتبهات إلى الله ﷻ، ويلتزم من محارات العقول، ومستبعداتها ما التزمه رسول الله ﷺ، وجاء به، فيسلم من الكفر. والمتكلم لبعده عن الاشتغال بعلم النقل ربما يمكن الاستبعاد العقلي معه، فاعتقده علمًا ضروريًّا من العقل، ثم اعتقد المعلوم ضرورةً من الدِّين آحادًا؛ لأجل تقصيره في البحث، وشغله وقته بالنظر، فيقع بذلك من الكفر أو الإثم في أعظم خطرٍ، ومعرفة هذا وتأمله بعين الإنصاف هو من أعظم المرجِّحات للاشتغال بعلم الأثر، فإنَّ مدة العمر قصيرة، وقَلَّ من جمع الإمامتين في العِلْمَيْن، ومن ثمَّ قيل : إنَّ علم السلف أسلم، والله سبحانه أعلم»[1].

**ثالثًا : القول بمحارات العقول يؤدي إلى تعظيم الدليل الشرعي، وهذا ما يجعله في عملية الاستدلال العقدي منتجًا من جهة إفادته للعلم واليقين.**

وهذا بخلاف «دعوى المدَّعي أنَّ كلام الله ورسوله لا يستفاد منه يقين ولا علم، إمَّا أن يدَّعيه حيث لا يعارض العقل السمع بل يوافقه، أو حيث يعارضه في زعمه، أو حيث لا يعارضه ولا يوافقه، فإنَّ ما جاء به الشرع عند هؤلاء ثلاثة أقسام :

---

(١) العواصم والقواصم (٤/ ١٧).

أحدها : ما يخالف ظاهره صريح العقل.

والثاني : ما يوافق العقل.

والثالث : ما لا يحيله العقل ولا يقتضيه»[(١)].

**رابعًا : عدم التمييز بين ما يحيله العقل، وما يحتار فيه، ناتج عن الجهل المركب في عملية الاستدلال العقدي، فهو مكون من إمكان التعارض بين العقل والنقل، وتقديم الدليل العقلي مطلقًا.**

فـ «الذين زعموا من قاصري العقل والسمع أنَّ العقل يجب تقديمه على السمع عند تعارضهما إنما أتوا من جهلهم بحكم العقل ومقتضى السمع فظنوا ما ليس بمعقولٍ معقولًا، وهو في الحقيقة شبهات توهم أنه عقل صريح وليست كذلك، أو من جهلهم بالسمع إما لنسبتهم إلى الرسول ما لم يرده بقوله، وإما لعدم تفريقهم بين ما لا يدرك بالعقول وبين ما تدرك استحالته بالعقول، فهذه أربعة أمور أوجبت لهم ظن التعارض بين السمع والعقل :

أحدها : كون القضية ليست من قضايا العقول.

الثاني : كون ذلك السمع ليس من السمع الصحيح المقبول.

الثالث : عدم فهم مراد المتكلم به.

الرابع : عدم التمييز بين ما يحيله العقل وما لا يدركه»[(٢)].

(١) الصواعق (٢/ ٦٧٩).

(٢) الصواعق (٢/ ٤٥٩).

**خامسًا: المسائل التي تحتار فيها العقول تؤدي إلىٰ التوقف المبني علىٰ اليقين.**

لأنَّ عملية الاستدلال تراتبية؛ أي: أنها بنيت علىٰ تعظيم الدليل الشرعي، وعدم إمكان التعارض بين الأدلة الشرعية، وهذا بخلاف عملية الاستدلال عند المتكلمين التي بنيت علىٰ الدليل العقلي، وإمكانية التعارض بين الأدلة، وتقديم الدليل العقلي لا لشيءٍ إلَّا لأنه عقلي، فـ «هذا إبطال بعض النظر ببعضه في مواضع القطع ببطلان طرائق المتكلمين، واستغناءٌ ببعض النظر عن بعض في مواضع في الوقف في طرائقهم، واستغناءٌ بالوقف عن النظر في مواضع الوقف من محارات العقول، ومواقفها، وتعارض السمعيات من غير ظهور ترجيح، ولا بد من هذه الأشياء، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [سورة الإسراء:٣٦]، وأهل الكلام يبطلون بعض الأنظار ببعض، كالأنظار علىٰ الوجوه الفاسدة، فإنهم يبطلونها بالأنظار علىٰ الوجوه الصحيحة، والوقف في المحارات إجماع العقلاء»(١).

**سادسًا: تفاوت العقول البشرية في عملية الاستدلال.**

فبعض العقول تقصر عن معرفة تفصيل ما جاء به الرسول ﷺ، فـ «العقل الصريح دائمًا موافق للرسول ﷺ لا يخالفه قط، فإنَّ الميزان مع الكتاب، والله أنزل الكتاب بالحق والميزان، لكن قد تقصر عقول الناس عن معرفة

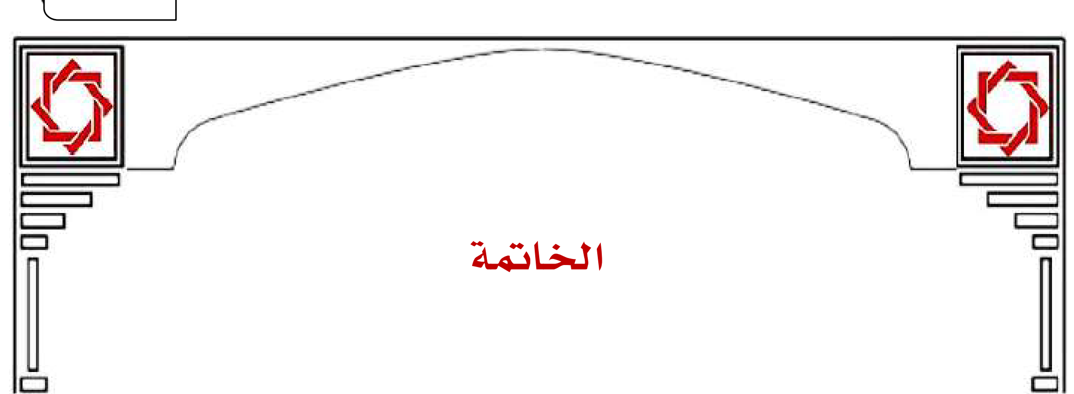
---

(١) العواصم والقواصم (٤/ ٩٤).

تفصيل ما جاء به، فيأتيهم الرسول بما عجزوا عن معرفته وحاروا فيه، لا بما يعلمون بعقولهم بطلانه، فالرسل - صلوات الله وسلامه عليهم - تخبر بمحارات العقول، لا تخبر بمحالات العقول، فهذا سبيل الهدىٰ والسُّنَّة والعلم»(١).



(١) مجموع الفتاوىٰ (١٧/ ٤٤٤)، ودرء تعارض العقل، لابن تيمية (٣/ ٥٤).



## الخاتمة

الحمد لله أولًا وآخرًا، والصلاة والسَّلام على رسول الهدى. في خاتمة هذا البحث يمكنني أن أُدوِّن أبرز النتائج التي توصلتُ إليها :

١- بينت قاعدة الرسل جاءت بمحارات العقول لا بمحالاتها، وحدود العقل ومجالاته، وإمكانه في الاستدلال العقدي.

٢- اختلفت التطبيقات العقدية للقاعدة؛ وذلك حسب المنهج المستعمل لتطبيق القاعدة.

٣- يتباين أثر القاعدة وفق المنهج المطبق لها.

٤- منهج السلف انعكس على تطبيق القاعدة.

٥- الدليل العقلي دليل شرعي، له حدوده المعرفية الكلية المجملة، ولا يمكن أن يتناقض مع الدليل السمعي.

٦- المحارات العقلية ممكنة الوقوع، المحالات العقلية غير ممكنة الوقوع.

هذه أبرز النتائج التي توصلتُ إليها في رحلتي البحثية مع هذه القاعدة، وأُوصي بالاهتمام بالقواعد العقدية في الدلائل والمسائل بحثًا ودراسةً وتطبيقًا، واستثمارها في تعزيز اليقين في دلائل الدِّين الإسلامي ومسائله، وفي الرد على المخالف.

## فهرس المصادر والمراجع

١- **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، للجويني، تحقيق : محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم، ط. ١٣٦٩هـ. مطبعة السعادة، ن : مكتبة الخانجي.

٢- **أصول الدِّين**، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت٤٢٩هـ)، ن : طبعه ونشره مدرسة الإلهيات بدار الفنون النوركية. إستانبول. ط. ١. ١٣٤٦هـ.

٣- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، ن : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان ط : ب، ١٤١٥هـ.

٤- **الاعتصام**، لأبي إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، دار ابن عفان. الخبر. ط. ب. ١٤١٢هـ.

٥- **إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان**، لمحمد ابن قيم الجوزية، ن : دار المعرفة – بيروت، ط: ٢، ت : محمد حامد الفقي.

٦- **الاقتصاد في الاعتقاد**، لأبي حامد الغزالي. ن : دار الكتب العربية. بيروت.

٧- **الانتصار لأصحاب الحديث**، لأبي المظفر، منصور بن محمد بن السمعاني. ت محمد بن حسين بن حسن الجيزاني. ن : مكتبة أضواء المنار – السعودية. ط : الأولى، ١٤١٧هـ.

٨- **إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد،** لمحمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، ن : دار الكتب العلمية، بيروت، ط : ٢.

٩- **البحر المحيط في التفسير،** لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي، ت : صدقي محمد جميل ن : دار الفكر - بيروت. ط: ١٤٢٠هـ.

١٠- **البراهين الإسلامية في رد الشبهة الفارسية،** لعبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ، ن : مكتبة الهداية، ط : الأولى ١٤١٠هـ.

١١- **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية،** لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، المحقق : مجموعة من المحققين، الناشر : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة : الأولى، ١٤٢٦هـ.

١٢- **تحفة المولود،** لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، ن مكتبة دار البيان - دمشق، ط، ١٣٩١ ـ ١٩٧١، ت : عبد القادر الأرنؤوط.

١٣- **تحقيق القول في مسألة : عيسى كلمة الله والقرآن كلام الله،** لأحمد ابن تيمية، ن : دار الصحابة للتراث - طنطا، ط: ١.

١٤- **التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع،** لابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، ت : محمد بن عودة السعوي. ن : مكتبة العبيكان. ط. ٢. ١٤١٤هـ.

١٥- **التراث والتجديد،** لحسن حنفي. ن : مؤسسة هنداوي. ط. ب.

١٦- **التعريفات**، للجرجاني. ت : إبراهيم الأبياري. ن : دار الكتاب العربي. ط. ١. ١٤٠٥هـ.

١٧- **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبي العباس. ن : دار العاصمة، الرياض. ط: ١، ١٤١٤، تحقيق : د / علي حسن ناصر، د / عبد العزيز إبراهيم العسكر، د / حمدان محمد.

١٨- **حادي الأرواح**، لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية. ن : دار الكتب العلمية – بيروت.

١٩- **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السُّنَّة**، لإسماعيل بن الأصبهاني، أبي القاسم، ت : محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، ن : دار الراية، ط: ٢.

٢٠- **درء تعارض العقل والنقل**، لابن تيمية أحمد بن عبد الحليم. ت : د / محمد رشاد سالم.

٢١- **الدرر النجفية**، ليوسف البحراني، ن : مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.

٢٢- **الرد على الشاذلي في حزبيه، وما صنفه في آداب الطريق**، لتقي الدِّين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ت : علي بن محمد العمران، ن : دار عالم الفوائد – مكة، ط: الأولى ١٤٢٩هـ.

٢٣- **الرسالة الكيلانية**، لابن تيمية (ت٧٢٨هـ). ت : عبد العزيز القرني، رسالة ماجستير جامعة أم القرىٰ. قسم العقيدة. عام ١٤٣٤هـ.

٢٤- **الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ**، لمحمد بن إبراهيم الوزير وعليه حواشٍ لجماعة من العلماء، منهم الأمير الصنعاني. تقديم : فضيلة الشيخ / بكر بن عبد الله أبو زيد، اعتنىٰ به : علي بن محمد العمران، ن : دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

٢٥- شرح العقيدة الأصفهانية، لابن تيمية. ت : سعيد بن نصر بن محمد. ن : مكتبة الرشد. ط١. ١٤٢٢هـ.

٢٦- **الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة**، لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبي عبد الله ابن قيم الجوزية، ن : دار العاصمة، الرياض، ط: ٣، ١٤١٨، تحقيق : د. علي بن محمد الدخيل الله.

٢٧- **طبقات الشافعية الكبرىٰ**، لعبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، ت : د / محمود محمد الطناحي د / عبد الفتاح محمد الحلو، ن : هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الثانية، ١٤١٣هـ.

٢٨- **عجائب العرفان في تفسير إيجاز البيان في الترجمة عن القرآن تفسير سورة البقرة**، لمحيي الدِّين محمد بن علي ابن عربي. ن : دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط : ب.

٢٩- **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**، لابن الوزير، لمحمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضىٰ بن المفضل الحسني القاسمي،

حققه وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلَّق عليه : شعيب الأرنؤوط. ن : مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. ط: ٣، ١٤١٥هـ.

٣٠- **الفتاوىٰ الكبرىٰ**، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، ت : محمد عبد القادر عطا ومصطفىٰ عبد القادر عطا، ن : دار الكتب العلمية. ط: ١، ١٤٠٨هـ.

٣١- **الفتوحات المكية**، لمحيي الدِّين محمد بن علي بن عربي. ن : دار الطبع، ط : بولاق.

٣٢- **الفرق بين الفرق**، لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الإسفرائيني. (٤٢٩هـ)، تحقيق : محمد محيي الدِّين عبد الحميد. ن : دار المعرفة. ط : ب.

٣٣- **الفقيه والمتفقه**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي. ت : أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي. ن : دار ابن الجوزي – السعودية. ط : الثانية، ١٤٢١هـ.

٣٤- **الكفاية في علم الرواية**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي. ت : أبو عبدالله السورقي إبراهيم حمدي المدني. ن : المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

٣٥- **مجموع الفتاوىٰ**، لابن تيمية. جمع : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي. ن : مؤسسة الرسالة. ط: ب. ١٤١٨هـ.

٣٦- **معيار العلم**، للغزالي. ت : سليمان دنيا. ن : دار المعارف. القاهرة.

ط. ب.

٣٧- **مفاتيح الغيب،** لمحمد بن عمر فخر الدين الرازي. ن : دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٨- **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة،** لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، ن : دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٩- **منهاج السُّنَّة النبوية،** لأحمد بن تيمية. ت : د / محمد رشاد سالم. ن : مؤسسة قرطبة، ط : ١.

٤٠- **النبوات،** لأحمد ابن تيمية. ت : عبد العزيز بن صالح الطويان، ن : أضواء السلف، الرياض، ط: ١، ١٤٢٠هـ.

٤١- **نهاية الإقدام في علم الكلام،** لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني. ت : أحمد فريد المزيدي. ن : دار الكتب العلمية - بيروت. ط : الأولىٰ ١٤٢٥هـ.

٤٢- **هداية الحيارىٰ في أجوبة اليهود والنصارىٰ،** لمحمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، ت : محمد أحمد الحاج، ن : دار القلم- دار الشامية، جدة - السعودية ط: الأولىٰ، ١٤١٦هـ.



# فهرس الموضوعات



